

شُبهة جواز قراءة القرآن الكريم بالمعنى بين ضوابط الإسناد وادعاءات المستشرق

جولد تسيهر

إعداد

أ/ بدر بن خليفة بن سعيد الرواحي

طالب ماجستير في قسم دراسات القرآن والسنة، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

(balrawahi79@gmail.com)

المجلد (٦) العدد (٢) أبريل ٢٠٢٥ م

ملخص البحث

تناولت الدراسة الشُّبهة التي طعن بها المستشرق جولد تسيهير على القراءات، ومضمونها أن القراء كانوا يسمعون القرآن الكريم ويقرؤون بالمعنى، ولا يتزمون بنص الآية حرفيًا، والهدف من تلك الشُّبهة القول بأن القرآن الكريم الذي بين دفتَيِ المصحف قد تغيَّر بفعل حرية القراء في التلاوة بالمعنى، وقد قسَّم البحث إلى مباحثين: تناول المبحث الأول ضوابط الإسناد في القراءات، وذلك؛ للتأكد على أن كل قراءة قد أخذت بإسنادٍ من رسول الله ﷺ، وأن القراء لم يغيروا حرفًا مما سمعوه عنه، فكل قراءة قد نقلت بإسنادٍ صحيحٍ إلى رسول الله ﷺ، فالإسناد هو معيار صحة نقل الروايات، بينما تناول المبحث الثاني ادعاءات المستشرق جولد تسيهير، التي تدور حول مسألة حرية القراء بالقراءة بالمعنى، وقد أورد تأييًداً لشُبهته دليلين؛ الأول: اختلاف القراءة في قوله تعالى ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبه: ١٢٩]، واعتمد على قراءة أنفسكم بفتح الفاء، وهي قراءة شاذة للقول أن القراء كانوا يقرءون الآيات حسبما يتزاءى لهم من معنى وليس بالنص، بناءً على أن قراءة (أنفسكم) شاذة، وقد رد على تلك الشُّبهة أن كون القراءة شاذة لا يمنع أنها صحيحة، وأنها سمعاوية من رسول الله ﷺ، وكذلك اعتمد على روایة عبد الله بن أبي السرح، الذي قال فيها أنه كان يكتب القراءان من نفسه، وقد رد على تلك الشُّبهة بأن عبد الله بن أبي السرح قال ذلك في حال ردة، فقوله ليس حجة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: اعتمد القراء على النقل الصحيح من رسول الله ﷺ في نقل القراءات، فالقراءات جامعة ثابتة للإسناد إلى رسول الله ﷺ، وكذلك ضعف الأدلة التي استدل بها المستشرق جولد تسيهير في ادعائه أن القراء كانوا يقرؤون القرآن بالمعنى.

الكلمات المفتاحية: شُبهة، القراءة بالمعنى، الإسناد.

The suspicion of the permissibility of reading the Holy Quran based on meaning, between the Isnad controls and the claims of the orientalist Ignaz Goldziher

Abstract

The current research addressed the suspicion raised by the orientalist Ignaz Goldziher concerning the modes of recitation, which indicate that readers used to listen and recite the Holy Quran based on meaning and did not adhere to the literal text of the Quranic verses, noting that this suspicion was raised to promote the idea that the Quranic verses have changed as a result of the readers' freedom to recite the Holy Quran based on meaning. The researcher has divided the research into two sections, the first section is Isnad controls adopted in the modes of recitation, to ensure that the Holy Quran has always been recited as heard from the Prophet Mohammed (God's blessing and peace be upon him) and the readers did not amend or change even a letter from what they heard, and that the overall recitation of the Holy Quran is transmitted through the authentic Isnad of the Prophet Mohammed (God's blessing and peace be upon him). Therefore, the Isnad is the criteria upon which the authenticity of the recitation transmission is measured. The second section included the claims of the orientalist Ignaz Goldziher raised with regard to the freedom of readers to recite the Holy Quran based on meaning. In support of his suspicion, Ignaz Goldziher mentioned two different pieces of evidence. The first one is the different recitations of the Quranic verse "There has certainly come to you a Messenger from among yourselves" (At-Tawbah: 129), depending on the rare reading of the word "أنفسكم" - yourselves" with Faatiha, to prove that the readers used to recite the Quranic verses base on the meaning understood by them and not as heard from the Prophet Mohammed. But as mentioned, this is a rare recitation, but he replied that rareness of the recitation does not mean that it is incorrect and that it was heard from the Prophet Mohammed (God's blessing and peace be upon him). The second evidence is based on the narration of Abdallah ibn Abi Sarh in which he mentioned that he was writing the Holy Quran on his own. This suspicion was rejected based on the fact that Abdallah ibn Abi Sarh did that upon his abandonment Islam, so his saying could not be considered as an argument. The research has concluded many results, most importantly: The

readers of the Holy Quran have depended on the authentic transmission from the Prophet Mohammed, and all the modes of recitation are based on the authentic Isnad of the Prophet Mohammed. The pieces of evidence presented by the orientalist Ignaz Goldziher in support of his suspicion that the readers used to read the Holy Quran based on meaning are weak and insufficient.



المقدمة

القرآن الكريم هو كلام الله تعالى أوحى به إلى رسوله ﷺ بلفظه، فلا يجوز تغيير لفظ ولا حركة عن موضعها، فالتغيير فيه يعتبر تحريف لكلام الله المنزل، وهو يُعد خروجاً من الإسلام، وتنقلاً على الله عز وجل بغير علم، وهذا ما جعل حرص المسلمين على الحفاظ على القرآن الكريم كما سمعوه من النبي ﷺ أولى أولوياتهم، وذلك؛ لإيمانهم أن كل كلمة جاءت في القرآن جاءت لحكمة، وسبب فلا يجوز تغييرها، أو استبدالها بكلمة أخرى.

وقد طعن بعض المستشرقين في القرآن الكريم من باب أن الصحابة كانوا يقرؤونه بالمعنى، فيقول المستشرق جولد تسيلر (Goldziher): "ويمكِّنا أن نستخلص من التجارب في هذه المرحلة أنه فيما يتعلق بإقامة النص المقدس في الإسلام الأول كانت تسود حرية مطردة إلى حد الحرية الفردية، لأنما كان سواء لدى الناس أن يرووا النص على وجه لا يتفق بالكلية مع صورته الأصلية، وربما مثل ذرة هذه الظاهرة ذلك الخبر الذي يفيد أن الخليفة عثمان نفسه قرأ القرآن أحياناً على وجه يختلف عن النص في الكناية المأثورة التي رتب عملها، ثم اعتمدتها".^١

ومما لا شك فيه أن هذا القول يتعارض مع العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم، أنه كلام الله تعالى وليس كلام البشر، وذلك يشمل كل حرف فيه، فلا أحد ولا حتى رسول الله ﷺ يملك أن يغير حرفًا فيه، أو يبدل كلمة بكلمة حتى لو كانت في نفس المعنى، يقول تعالى: ﴿وَلَوْ تَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [٤٤] ﴿لَأَخْذَنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [٤٥] ثم لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحقة: ٤٤ - ٤٦]، فإذا كان التهديد بهذا للرسول ﷺ، وفي (بعض الأقاویل) وليس كل الأقاویل فإن أحداً من المسلمين لا يجرؤ أن يأتي بحرف من نفسه. وبالنظر لتلك الشبهة يتضح أنها تتعلق بإسناد الرواية، فإذا ثبت أن الرواية مسندة عن رسول الله ﷺ فلا محل للقول بأن المسلمين كانوا يبيحون لأنفسهم القراءة بالمعنى، وذلك؛ لأن إسناد الرواية يعني أنهم ينقلون ما سمعوه.

^١ اجتنس جولد تسيلر، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة: عبد الحليم النجار، (القاهرة: مكتبة الحانجي، د.ط، ١٩٥٥)، ص ٤٨.

ومن هنا تظهر أهمية ثبوت إسناد القراءة عن رسول الله ﷺ، ولهذا كان السند أهم الشروط التي وضعها علماء القراءات؛ لقبول القراءة.

وفي محاولة من جولد تسيهير في دعم شبته فقد أورد بعض الروايات التي يستند إليها في محاولة إثبات أن المسلمين كانوا يقرؤون القرآن الكريم بالمعنى؛ ولذلك سيتم تناول تلك الأمثلة، والرد على الاستنتاجات التي استنتجها جولد تسيهير.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس: ما الضوابط الصحيحة لقراءات القرآن الكريم لدفع شبهة جواز قراءة القرآن بالمعنى؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما مفهوم الإسناد؟
٢. ما ضوابط الإسناد في القراءات؟
٣. ما شروط الإسناد في الرواية؟
٤. ما ادعاءات جولد تسيهير حول جواز القراءة بالمعنى؟

أهداف الدراسة:

١. بيان مفهوم الإسناد.
٢. معرفة ضوابط الإسناد في القراءات.
٣. بيان شروط الإسناد في الرواية.
٤. الوقوف على ادعاءات جولد تسيهير حول جواز القراءة بالمعنى.
٥. الرد على ادعاءات جولد تسيهير حول جواز القراءة بالمعنى.

منهج الدراسة:

وتتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي وهو: محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتقصيلية لعناصر مشكلة، أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق، أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة به (٢)، كما تتبع الدراسة المنهج التحليلي: وهو القائم

(٢) منهاج البحث العلمي، محمد سرحان علي المحمودي، دار الكتب - صناعة، ط٣، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م، ص٤٦.

على الشرح والظر والتفكير والتأمل والتحليل، وينتقل من الكل إلى الجزء، أو من العام إلى الخاص ^(٣).

وبناءً على ذلك سوف تشمل الدراسة المباحثين التاليين:

- المبحث الأول: ضوابط الإسناد في القراءات.
- المبحث الثاني: ادعاءات المستشرق جولد تسيهير حول جواز القراءة بالمعنى والرد عليها.



^٣مناهج البحث العلمي، محمد سرحان علي المحمودي، ص ٧٤.

المبحث الأول

ضوابط الإسناد في القراءات

نزل القرآن الكريم على رسول الله ﷺ، وأبلغه إلى الناس كما أنزله الله عز وجل، وقد نقله القراء عنه ﷺ نقلًا أمينًا حتى وصل إلينا، ونتيجة لجهود المسلمين لحفظ القرآن الكريم؛ ظهر علم القراءات، والذي يعِرِّفها ابن الجوزي (ت ٤٨٣ هـ) بأنها: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها بعزو الناقلة خرج النحو واللغة والتيسير وما أشبه ذلك، والمقرئ العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ التيسير مثلًا وليس له أن يُقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شُوفِه به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تُحکَم إلا بالسماع والمشافهة، والقارئ المبتدئ: من شرع في الإفراد إلى أن يفرد ثلاثة من القراءات، والمنتهي من نقل من القراءات أكثرها، وأشهرها".^٤

أولاً: تعريف الإسناد:

والإسناد في اللغة من الرباعي أسنداً، وأصله سند، يقول ابن فارس: إن "السين، والنون، والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء".^٥ ويقول الجوهرى: "السند ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح، وفلان سند أي معتمد، وسندت إلى الشيء أسد سنوًداً، واستندت بمعنى وأسندت غيري، والإسناد في الحديث رفعه إلى قائله، وخشب مسندة شدد للكثرة".^٦

يتضح مما سبق أن السند في اللغة يعني ضم الشيء إلى الشيء، والاعتماد والعلو فالإسناد يعطي معاني التقوية، والدعم، والنسبة.

^٤ محمد بن محمد بن الجوزي، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ص ٣٩.

^٥ أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت)، ج ٣، ص ١٠٥.

^٦ إسماعيل بن حماد الجوهرى، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملائين، ط٤، ١٩٩٠م)، ص ٤٨٩.

والسند في الاصطلاح عند المحدثين: هو طريق المتن؛ أي سلسلة الرواية الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمّي هذا الطريق سندًا، لأن السند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره.^٧

ما يعني أن السند في القراءة تعني طريق نقل القراءة من قارئ إلى شيخه حتى نصل إلى رسول الله ﷺ، ومحبته، وقوته حفظهم وإجادتهم للتلاوة، وإنقاذهم للعربية، وغير ذلك من الشروط الالزامية للقارئ.

ثانيًا: اشتراط الإسناد في الرواية

تعتمد القراءات القرآنية على الإسناد، الذي يعتبر أحد شروط ثلاثة لا تقبل القراءة إلا بها، ويدرك ابن جزي أنه: "ولا يجوز أن يقرأ بحرف إلا بثلاثة شروط: موافقته لمصحف عثمان بن عفان ﷺ، وموافقته لكلام العرب ولو على بعض الوجوه، أو في بعض اللغات، ونقله نقلًا متواترًا أو مستفيضًا".^٨

ويقول ابن الجوزي: "إن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجهه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، وممّى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أو عن من هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرّح بذلك الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونصلّى عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن

^٧ شرف الدين علي الراجحي، مصطلح الحديث وأثره في الدرس اللغوي عند العرب، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، ١٩٨٣ م)، ص ٧٤.

^٨ أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م)، ج ١، ص ١٦.

عمار المهدوي، وحقه الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف، الذي لا يُعرف عن أحدٍ منهم خلافه.^٩

يتضح مما سبق أن الشروط التي حددتها العلماء تشمل الإسناد باعتباره أحد شروط ثلاثة؛ لقبول النقل في القرآن الكريم، وهذا باتفاق علماء القرآن ولم يشذّ فيهم أحد، وإنما انحصر الخلاف في التواتر، أما الإسناد فثبتت متّقدّ علىه في قبول الرواية.

فيقول الإمام التويري: إنه "لابد للمسألة من بعض بسط، فأقول: القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربع، والغزالى، وصدر الشريعة، وموفق الدين المقدسى، وابن مفلح، والطوفى هو: ما نُقلَّ بين دفتَى المصحف نقلاً متواتراً، وقال غيرهم: هو الكلام المُنْزَل على رسول الله ﷺ؛ للإعجاز بسورة منه، وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر، كما قال ابن الحاجب للقطع بأن: العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله، والقائلون بالأول لم يحتاجوا للعادة؛ لأن التواتر عندهم جزء من الحد، فلا يتصور ماهية القرآن إلا به، وحيثنة فلابد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربع، ولم يخالف منهم أحداً فيما علمت بعد الفحص الزائد، وصرّح به جماعات لا تُحصى: كابن عبد البر، وابن عطية، وابن تيمية، والتونسي في تفسيره والنوري والسبكي والأسنوى، والأذرعى، والزرകشى، والدميرى، والشيخ خليل، وابن الحاجب، وابن عرفة وغيرهم، وأما القراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك، وكذلك في آخره، ولم يخالف من المتأخرین إلا أبو محمد مكي، وتبّعه بعض المتأخرین، وهذا كلامهم، قال الإمام العلامة برهان الدين الجعبري في شرح الشاطبية: ضابط كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت العربية مطلقاً، ورسم المصحف ولو تقديرًا فهي من الأحرف السبعة، وما لا تجتمع فيه فشاذ".^{١٠}

ثالثاً: الأقوال في الأحرف السبعة

أخرج مسلم في صحيحه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا غندر عن شعبة، وحدثنا ابن المثنى وابن بشار، قال ابن المثنى: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن الحكم،

^٩ محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، دراسة وتحقيق: السالم محمد محمود الشنقيطى، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٣٥هـ)، ج٢، ص٣٥.

^{١٠} أبو القاسم محمد بن محمد بن علي أبي التويرى، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: مجدى محمد سرور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج١ ص١١٧-١٢١.

عن مجاهد، عن ابن أبي ليلي، عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ كان عند أضاءة بني غفار، قال: فأتاه جبريل، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أممتك القرآن على حرف، فقال: "أسأل الله مغافاته ومغفرته، وإن أمتى لا تطيق ذلك"، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أممتك القرآن على حرفين، فقال: "أسأل الله مغافاته ومغفرته، وإن أمتى لا تطيق ذلك"، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أممتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: "أسأل الله مغافاته ومغفرته وإن أمتى لا تطيق ذلك"، ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أممتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا".^{١١} وأخرجه أبو داود: "عن المثنى عن محمد بن جعفر، عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبي ليلي عن أبي بن كعب".^{١٢}

ويذكر السيوطي أنه قد اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولًا، ذكر منها السيوطي خمسة وثلاثين قولًا؛ من أهمها:

١. أنه من المشكل الذي لا يُدرى معناه؛ لأن الحرف يصدق لغةً على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة، قاله ابن سعدان النحوي.
٢. أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير، والتسهيل، والسرعة، ولفظ السبعة يُطلق على إرادة الكثرة في الأحاديث، كما يُطلق السبعون في العشرات، والسبعينات في المئين، ولا يراد العدد المعين، وإلى هذا جَنَاح عياض ومن اتَّبعه، ويردّ ما في حديث ابن عباس في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: "أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزريه ويزيني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"، فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد وانحصر.

^{١١} مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: نظر محمد الفارابي، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، حديث رقم (٨٢١)، ص ٣٦٧.

^{١٢} أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط؛ ومحمد كامل قره بليلي، (بيروت: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م)، ج٢، ص ٦٠٣، حديث رقم (١٤٧٨)، أبواب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.

٣. أن المراد بها سبع قراءات، وتعقب: بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل؛ مثل: **﴿وَعَبَدَ الظَّاغُونَ﴾** [المائدة: ٦٠].

٤. أن المراد أن كل كلمة تقرأ بوجهٍ، أو وجهين، أو ثلاثة، أو أكثر إلى سبعة، ويشكل على هذا أن في الكلمات ما قرئ على أكثر، وهذا يصلاح أن يكون قوله رابعاً.

٥. أن المراد بها الأوجه التي يقع فيها التغایر، ذكره ابن قتيبة قال: فأولها: ما يتغير حركته ولا يزول معناه وصورته، مثل: **﴿وَلَا يُضَارُ كَاتِب﴾** [البقرة: ٢٨٢]، بالفتح والرفع، وثانيها: ما يتغير بالفعل مثل: **﴿بَاعِد﴾** [سبأ: ١٩]، بلفظ الماضي والطلب، وثالثها: ما يتغير بالنقط، مثل: **﴿نُنْشِرُهَا﴾** [البقرة: ٢٥٩]، و (نشرها)، ورابعها: ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج، مثل: **﴿وَطَلَحٌ مَنْضُود﴾** [الواقعة: ٢٩]، و (طلع)، وخامسها: ما يتغير بالتقديم والتأخير، مثل: **﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾** [ق: ١٩]، و (سكرة الحق بالموت)، وسادسها: ما يتغير بزيادة أو نقصان، مثل: **﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾** [الليل: ٣]، (والذكر والأنثى)، وسابعها: ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى، مثل: **﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوش﴾** [القارعة: ٥]، و (الاصنوف المنفوش)، وتعقب هذا قاسم بن ثابت بأن الرخصة وقعت، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها، وأجيب بأنه لا يلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قتيبة؛ لاحتمال أن يكون الانحراف المذكور في ذلك وقع اتفاقاً، وإنما تم الاطلاع عليه بالاستقراء.

٦. وقال بعضهم المراد بها كيفية النطق بالتلاوة من: إدغام، وإظهار، وتقحيم، وترقيق، وإملاء، وإشباع، ومد، وقصر، وتشديد، وتحفيف، وتلبيس، وتحقيق.^{١٣}

رابعاً: أهمية معرفة السندي في مواجهة الشبهات

نزل القرآن الكريم منجماً، ولم ينزل دفعة واحدة، ولذلك؛ فقد اختلفت حظوظ الصحابة % في الأخذ منه، فمنهم من أخذ بعض السور، ومنهم من جمعه كله، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن أنس : "جمع القرآن على عهد النبي ﷺ أربعة كلهم من الأنصار:

^{١٣} انظر: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨ م)، ج ١، ص ١٣٦-١٣٤.

أبي، ومعاذ بن جبل، وأبو زيد، وزيد بن ثابت، قلت لأنس: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي".^{١٤}

وقد نقل الصحابة٪ القرآن الكريم إلى التابعين، وهم بدورهم نقلوه إلى تابعي التابعين وهكذا، حتى وصل إلينا اليوم كما تركه رسول الله ﷺ، ورغم أن عثمان ؑ قد جمع المصحف إلا أن رسم المصحف يحتمل القراءة بأوجه متعددة، ولذلك؛ فقد عنى علماء القراءة، ووضعوا شروطاً؛ لقبول السنن.

ويُعتبر السنن أساس قبول الرواية، فلا تُقبل أية رواية سواء في القرآن الكريم، أو السنة النبوية إلا بمعرفة سند الرواية؛ أي الرواية الذين نقلوا تلك الرواية، فصحة السنن هو أساس قبول واعتماد القراءة، يقول الإمام السيوطي: إن "أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفي في اللغة، والأقياس في العربية، بل على الأثبت في الآخر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، قلت^{١٥} أخرج سعيد بن منصور في سننه عن زيد بن ثابت قال: القراءة سنة متبعة، قال البيهقي: أراد أن اتباعَ مَنْ قَبَلَنَا في الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفته للمصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإذا كان غير ذلك سائغاً في اللغة، أو أظهر منها".^{١٦}

"فقد اجتهد علماء القراءات القرآنية في خدمة القرآن الكريم وقراءاته ما وسعهم الاجتهد في الحفظ وأمانة النقل، وسلامة التمييز، ودقة الأداء، وعلو الإنقان في أداء قراءاتهم، وفي تعليمها لتلاميذهم بالسند، والتعليم بالسند والرواية من المزايا العظيمة لهذه الأئمة، وهي مما سخره الله لهؤلاء العلماء من لا يُحصون كثرة؛ للحفاظ على هذا الكتاب الذي

^{١٤} محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق: محب الدين الخطيب، (القاهرة: المكتبة السلفية، د. ط، ١٤٠٠ هـ)، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب زيد بن ثابت عليه السلام، حديث رقم (٣٨١٠)، ج ٣، ص ٤٥.

^{١٥} المتكلّم هو الإمام السيوطي.

^{١٦} السيوطي، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ليظل نبراس العلم والهدایة دون أن يعتريه تحریف، أو تغییر، أو تبديل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها".^{١٧}

يتضح مما سبق أن معرفة أسانيد القراءات تساعده في الرد على العديد من الشبهات، وخصوصاً تلك الشبهات التي تتعلق باختلاف القراءات، والتي يعتمد عليها الطاعون كثيراً في الطعن في صحة القرآن الكريم، حيث يدعون أن الاختلافات هي من صنع القراء، ولا يكون الرد على ذلك إلا من خلال السند.

يقول الحافظ ابن كثير^٦: "وأما قول زيد بن ثابت "فتتبّعُ القرآن أجمعه من الحسب، واللخاف، وصدور الرجال، وفي رواية: من العسب، والرفاع، والأضلاع، وفي رواية: من الأكتاف، والأكتاب، وصدور الرجال"، ثم يقول بعد ذلك " فتقاه زيد بن ثابت من هذا من عسيبه، ومن هذا من لخافه، ومن صدر هذا أي من حفظه، وكانوا أحقرن شيء على أداء الأمانات، وهذا من أعظم الأمانة؛ لأن رسول الله ﷺ أودعهم ذلك؛ ليبلغوه إلى من بعده، كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلْغُ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٧٢]، ففعل صلوات الله وسلمه عليه ما أُمر به، ولهذا؛ سأّلهم في حجة الوداع يوم عرفة على رؤوس الأشهاد، والصحابة أوفر ما كانوا مجتمعين، فقال: "إنكم مسؤولون عن ما أنتم قائلون؟، "قالوا: نشهد أنك قد بلغت، وأديت، ونصحـت، فجعل يشير بأصبعه إلى السماء، وينكبـها عليهم، ويقول : "اللهـم اشـهد، اللهـم اشـهد، اللهـم اشـهد" ، وقد أمر أمهـه أن يبلغ الشـاهـدـ الغـائـبـ، وقال: "بلغـوا عـني وـلو آـيـة"؛ يعني: ولو لم يكن مع أحـدـكم سـوى آـيـةـ واحدةـ فـليـؤـدـهاـ إـلـىـ مـنـ وـرـاءـهـ، فـبـلـغـواـ عـنـهـ مـاـ أـمـرـهـ بـهـ، فـأـدـوـاـ الـقـرـآنـ قـرـآنـاـ، وـالـسـنـةـ سـنـةـ، وـلـمـ يـلـبـسـواـ هـذـاـ بـهـذاـ، وـلـهـذـاـ قـالـ عـلـيـهـ الصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ: "مـنـ كـتـبـ عـنـيـ سـوىـ الـقـرـآنـ فـلـيـحـمـهـ"؛ أيـ لـئـلاـ يـخـتـلطـ بـالـقـرـآنـ، وـلـيـسـ مـعـنـاهـ: أـلـاـ يـحـفـظـواـ السـنـةـ، وـيـرـوـوـهـاـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ؛ لـهـذـاـ نـعـلمـ بـالـضـرـورةـ أـنـهـ لـمـ يـبـقـ مـاـ أـدـأـهـ الرـسـوـلـ ﷺـ إـلـيـهـ إـلـاـ وـقـدـ بـلـغـوهـ إـلـيـنـاـ، اللـهـ الـحـمـدـ وـالـمـنـةـ".^{١٨}

^{١٧} سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهجه لسانٍ معاصر، (إربد: عالم الكتب الحديث، د.ط، ٢٠٠٥م)، ص.٩.

^{١٨} إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٩م)، ج١، ص.٢٧.

فإذا كان القرآن الكريم مُسندًا، يعني منقولاً من راوٍ إلى آخر، فيكون مأخوذاً كله عن رسول الله ﷺ، ولا مكان لإضافةٍ، أو نقصانٍ من الرواية.

وقد قال بعض الحفاظ: "مثل الذي يطلب دينه بلا إسناد، مثل الذي يرتفق السطح بلا سلم، فأنى يبلغ السماء؟" وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى: ما ذهب العلم إلا بذهب الإسناد، وقال الحافظ يزيد بن زريع رحمه الله تعالى: لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد".^{١٩}

وكذلك يمثل السنن أدلة مهمة في إثبات صحة المصحف العثماني، قال القاضي أبو بكر الباقلاني إنه: "ما يدل على أن القرآن المرسوم بين اللوحين هو جميع القرآن الذي أتى به الرسول ﷺ على ترتيب ما أنزل نقل الكافة الذين ببعضهم يثبت التواتر أن هذا القرآن هو جميع ما رسم حفظه، وأنزلنا الرجوع إليه، لم يغير، ولم يبدل، فوجب لذلك القطع على صحة نقلهم، وثبت علم الضرورة بصدقهم".^{٢٠}

بمعنى أن النقل الواقع من كافة المسلمين، الذي يكفي جزءاً منهم؛ لإثبات التواتر دليل على أن المرسوم بالمصحف هو القرآن كله، أي أن السنن هو تأكيد لصحة القرآن الكريم المثبت بين دفاتر المصحف، والذي يوافق القراءات المعتمدة.



^{١٩} عبد الفتاح أبو غدة، الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٣، ٢٠١٤م)، ص ٢٠.

^{٢٠} أبو بكر الباقلاني، الانتصار للقرآن، تحقيق: محمد عصام القضاة (عمان، دار الفتح للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م)، ص ١٠١.

المبحث الثاني

ادعاءات المستشرق جولد تسيهير حول جواز القراءة بالمعنى والرد عليها

حاول جولد تسيهير في كتابه مناهج المفسرين أن يسوق أكبر عدد من الشبهات حول القرآن الكريم، بصرف النظر عن قوّة تلك الشّبهة أو ضعفها، وكانت إحدى تلك الشبهات شبهة أن القراء كانوا يقرؤون القرآن بالمعنى، ونتج عن ذلك ظهور القراءات. وقد ذكر جولد تسيهير (Goldziher) عدّة أمثلة على تلك الشّبهة؛ منها الأمثلة التالية:

أولاً: الاختلاف بين أنفسكم وأنفسكم في سورة التوبة (١٢٩)

قوله: "والظاهر أن القصد إلى إمكان تجهيز مثل هذه الحرية بحق من الصحة لا يقبل الشك، لدرجة إسناد جواز ذلك إلى الرسول نفسه، فإنه يبدو بمكان غير هين من الغرابة أن نرى قراءات مخالفة للنص المشهور ذُكرت على أنها قراءات الرسول؛ مما يدعو إلى افتراض أنه لا حرج في رواية كلام الله على وجه آخر غير الوجه الذي بلغه الرسول في الأصل، ففي الآية (١٢٩) من سورة التوبة «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ» بضم الفاء في القراءة المقبولة، ذُكرت قراءة بفتح الفاء «مِنْ أَنفُسِكُمْ» على أنها قراءة رسول الله، وفاطمة، عائشة".^{٢١}

حيث يستند جولد تسيهير (Goldziher) على قراءة (أنفسكم) بفتح الفاء، فيقول أبو الليث السمرقندى: "قرأ بعضهم مِنْ أنفسكم بمنصب الفاء يعني من أشرفكم وأعزكم، وهي قراءة شاذة".^{٢٢}

ورغم أن التغيير لا يؤدي إلى تغيير كبير في المعنى، ودلالة الآية، فسواء كانت بالضم أو بالفتح فهو يشير إلى معرفتهم برسول الله ﷺ، ومكانته فيهم، إلا أن عقيدة المسلمين في القرآن الكريم لا تسمح بالقبول بالقراءة بالمعنى.

أراد جولد تسيهير (Goldziher) أن يوحى بأن المسلمين كانوا يسمعون القرآن الكريم ثم يُعيرون عنه بالمعنى، وأي مطلع على منهج المسلمين في التعامل مع القرآن الكريم،

^{٢١} جولد تسيهير، المصدر نفسه، ص ٥١.

^{٢٢} أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندى، تفسير بحر العلوم، تحقيق: علي محمد معوض؛ عادل أحمد عبد الموجود، وذكرى عبد الحميد النوى، (بيروت: دارا لكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م)، ج ٢، ص ٨٥.

والسنة النبوية، ومنهجهم في قبول الروايات، أو رفضها يستطيع القول بكل سهولة أن المسلمين لم يقبلوا رواية إلا إذا توافرت لها العديد من العناصر في قبولها، ويسري هذا على نقل القرآن الكريم، فما كان المسلمون ليقبلوا حرفًا من القرآن الكريم لا يصل إسناده إلى رسول الله ﷺ.

فإذا كان الإسناد موصول للرسول ﷺ فلا مجال للقول إن الرواية كانوا يُعتبرون عن المعنى من عند أنفسهم، وإنما نقلوا ما سمعوا من رسولهم ﷺ، وقبله المسلمين وفق شروطٍ صارمةٍ، حتى أنها أخرجت العديد من القراءات، والتي يتوافر فيها عنصر الإسناد الصحيح، واكتفت بالروايات التي تتوافر فيها الشروط الأخرى.

وكون القراءة شادة لا يمنع احتمال صحتها، فصحة الرواية شيء، وقبولها شيء آخر، والقرآن الكريم الذي نتعبد به ونحتكم إليه هو القرآن الكريم الذي بين أيدينا على القراءات المقبولة لدى علماء القراءات، أما القراءة الشادة فقد تكون مأخوذة عن رسول الله ﷺ، ولكنها فقدت شرطاً من شروط القراءة الصحيحة؛ لأن تكون مخالفة لرسم المصحف العثماني.

يقول ابن عطية: "أما شاذ القراءات فلا يصلى به، وذلك، لأنه لم يجمع الناس عليه، أما أن المروي منه عن الصحابة، وعن علماء التابعين لا يُعتقد فيه إلا أنهم روهه".^{٢٣} أي أن القراءة الشادة يُنظر إليها على أنها رواية، ولكنها لا يُتعبد بها؛ لأنها تفتقد الشروط التي وضعها علماء القراءات، ولكن هذا لا يعني أنها لم تكن قرآناً، أو قراءة أقرّها رسول الله ﷺ، وسمعها الراوي منه.

ويذكر أبو شامة بعد كلامه عن القراءات الشادة أنه: "إن صحَّ فيه النقل فهو من بقایا الأحرف السبعة التي كانت القراءة مباحة عليها، على ما هو جائز في العربية فصيحاً كان، أو دون ذلك، وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزَل فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش، وما ناسبها حملًا لقراءة النبي ﷺ، والسادة

^{٢٣} عبد الحق بن عطية الأندلسى، تفسير ابن عطية "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، (بيروت: دار ابن حزم، د. ط، د. ت)، ص ٢٥.

من أصحابه على ما هو اللائق بهم، فإنهم كما كتبوا على لسان قريش، فكذا قراءتهم له.^{٢٤}

يتضح من ذلك أنه كانت هناك قراءات مباحة في عهد النبي ﷺ، إلا أنها لم تُعد مقبولة بعد كتابة المصحف، وذلك؛ لافتقارها شروط القراءات، فليس معنى أن القراءة شاذة أنها ليست صحيحة، إنما معناها أنها لم تلق نفس القبول التي لقيته القراءات المعتمدة.

يقول مكي أبو طالب ٦: "هناك ما رُوي من القراءات من غير الأئمة السبعة ممن هو أعلى رتبة منهم، وأجلّ قدراً مما يخالف خط المصحف، وقد تركت القراءة به؛ للإجماع على المصحف، ولكن لا تُحَدِّد، ويُصَدِّق بها، وتُتَرَك القراءة بها؛ لأنَّه بغير إجماع، إنما تُقلَّ بخبر الواحد فلا يقطع على غيبه، وما لا يقطع على غيبه لا يُقرأ به، إذ القراءة باللقيين أولى، وما هو عليه خط المصحف".^{٢٥}

فإن الإشكالية هنا في قبول النقل، وضبط الرواية وفق شروط العلماء، وليس حرية في القراءة، فالقراءة التي أشار إليها جولد تسيهير (Goldziher) رغم أنها شاذة إلا أنها وصلت بالنقل أيضاً، وليس ناتجة عن حرية القارئ في استخدام أي لفظٍ من عنده.

ثانياً: ادعاء عبد الله بن أبي سرح أنه كان يكتب القرآن من نفسه كما يستشهد جولد تسيهير (Goldziher) برواية عن عبد الله بن أبي سرح فيقول: "إن عبد الله بن أبي سرح أخا عثمان من الرضاعنة، الذي دخل في الإسلام قبل فتح مكة، ثم ارتدَّ بعد وفاة الرسول، ثم احتل ثانياً منصباً بارزاً في الدولة الإسلامية في عهد عثمان كان من كتاب الوحي عند الرسول، وقد رُوي أنه في حديثه عن عمله هذا افترخ أمم القرشيين بما كان يتمتع به من النفوذ عند الرسول، فقال: إنه كان يحول النبي كما يريده، وقال: كان ي ملي عليه مثلاً: عزيز حكيم، فأقول: هل أكتب عليم حكيم فيقول النبي: نعم كل صواب".^{٢٦}

^{٢٤} عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: وليد مساعد الطبطبائي، (ال الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، ط ٢، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م)، ص ٣٩٠.

^{٢٥} مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د. ط، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م)، ص ١١٥.

^{٢٦} جولد تسيهير، المصدر نفسه، ص ٥١.

وقد روى أبو داود في سننه "عن ابن عباس قال: كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله ﷺ فأزله الشيطان؛ فلحق بالكافار؛ فأمر به رسول الله ﷺ أن يُقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان بن عفان؛ فأجراه رسول الله ﷺ".^{٢٧}

فالحديث كما رواه أبو داود وغيره ليس فيه دليل أنه كان يكتب برأيه بالفعل، أما قوله ذلك فهذا ادعاؤه في حال الرِّدَّة؛ أي أنه مجرد ادعاء لا يوجد دليل على صحته.

لذلك يقول ابن تيمية عن عبد الله بن أبي سرح أنه: "كان قد ارتد وافتدى على النبي ﷺ أنه يلقنه الوحي، ويكتب له ما يريد؛ فأهدى النبي ﷺ دمه، ونذر بعض المسلمين لقتله، ثم حبسه عثمان أيامًا حتى أطمأن أهل مكة، ثم جاء به تائباً؛ ليباع النبي ﷺ ويؤمّنه، فصمت النبي ﷺ طويلاً؛ رجاء أن يقوم عليه النازر، أو غيره؛ فيقتله، ويوفى بذره، ففي هذا دلالة على أن المفتري على رسول الله ﷺ، الطاعن عليه قد كان له أن يقتله، وأن دمه مباح، وإن جاء تائباً من كفره وفريته؛ لأن قتله لو كان حراماً لم يقل النبي ﷺ ما قال، ولا قال للرجل: "هلا وفيت بذرك بقتله".^{٢٨}

يتضح مما سبق أن المستشرقين قد فسروا تعدد القراءات للقرآن الكريم بأنه حرية من القراء في القراءة حسب فهمهم للآيات؛ أي أن كل قارئ منهم قد فهم معنى الآية وعبر عنها بـاللفاظ، وهي حرية أعطاهم إياها رسول الله ﷺ، وهذا قلب للحقائق، وذلك؛ لأن رسول الله ﷺ هو من أقرأهم تلك القراءات؛ أي أنهم سمعوها منه، والتزموا بالألفاظ، والدليل على ذلك أنهم احتمموا إليه ﷺ عندما اختلفوا في الألفاظ، فلو أنهم قرؤوا بالمعنى لما كان هناك وجه للحكم؛ لأن المعنى واحد، وإنما جاء احتمامهم؛ لأن كل واحد منهم سمع قراءته من رسول الله ﷺ؛ ولهذا تمسك كل منهم بصحّة قراءته، ولم تكن له أية حرية في اختيار الكلمات، أو التعبير عن المعنى بـاللفاظ.

^{٢٧} أبو داود، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤٣، كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، حديث رقم (٤٣٥٨).

^{٢٨} أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محمد بن عبد الله بن عمر الحلوي؛ ومحمد كبير أحمد شوربي، (الدمام: رمادي للنشر، د. ط، ١٩٩٧م)، ص ٧٧٩-٧٨٠.

الخاتمة:

حاول الكثيرون التشكيك في القرآن العظيم، وطرح العديد من الشبهات، والتي لا تصدق أمام القرآن الكريم، الذي وصفه عز وجل بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ هُمْ وَإِنَّهُ لِكِتَابٍ عَزِيزٍ﴾ [٤١] ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١ - ٤٢]، وهو ﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيِيرٍ﴾ [هود: ١].

فمهما حاول أي إنسان أن يسوق الشبهات حول القرآن الكريم فإن كتاب الله عزيز ممحكة آياته لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه.

وقد ناقش البحث إحدى الشبهات التي حاول المستشرق جولد تسيهير أن يستغلها، لتشكيك المسلمين في دينهم، وخداع غير المسلمين الذين لا يعرفون شيئاً عن الإسلام، فجولد تسيهير مستشرق غربي يخاطب الغرب، الذي لا يعرف عن الإسلام إلا صوراً مهزوزة ليست أكثر من طريقة الملبس، أو أن المسلمين يصلون خمس مرات في اليوم – وهي مشكلة لا زالت قائمة إلى اليوم-؛ وبالتالي فمن السهل عليهم تقبل أي نقد يصل إليهم عن القرآن الكريم.

فالغربي عندما يقرأ هذا النقد الصادر من جولد تسيهير كل ما سيدركه أن المسلمين كانوا يخترعون في القرآن الكريم، ويؤلفون آياتٍ من عند أنفسهم، وهذا ما يفهم جولد تسيهير أن يستقبل جمهوره عمله على أنه جهد عظيم، وعمل متميز في نقد القرآن الكريم.

غير أن البحث العلمي يظهر مدى تهافت، وضعف تلك الشبهة والشبهات الأخرى، سواء تلك المتعلقة بتاريخ القرآن الكريم ونزلوه، أو نقله، أو الحفاظ عليه إلى يومنا هذا، وهو أمر ثابت لا ينكره إلا معاهد، وهو مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرَنَا الدِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تتضح النتائج التالية:

١. وضع علماء القراءات الشروط الكافية التي تضمن وصول القرآن الكريم إلينا كما تركه رسول الله ﷺ، وحافظ عليه المسلمون جيلاً بعد جيلٍ.
٢. اعتمد القراء على النقل الصحيح من رسول الله ﷺ في نقل القراءات، فالقراءات جامعة ثابتة للإسناد إلى رسول الله ﷺ.

٣. ضعف الأدلة التي استدل بها المستشرق جولد تسيهير في ادعائه أن القراء كانوا يقرؤون القرآن بالمعنى.
٤. استند جولد تسيهير على الاختلاف بين (أنفسكم) و (أنفسكم) للقول بأن القراء كانوا يقرؤون بالمعنى، ويرد عليه بالقول حتى وإن كانت قراءة (أنفسكم) شاذة إلا أن شذوذ القراءة لا يعني أنها غير مسندة.
٥. استند أيضاً على ادعاء عبد الله بن أبي السرح أنه كان يكتب القرآن الكريم، وذلك يعتبر استدلال بقول رجلٍ مرتدي عن الإسلام، ولا يجوز الاستشهاد بكلام رجلٍ في حال حربه ضد الإسلام.



المصادر والمراجع

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. (١٩٩٧م). الصارم المسلول على شاتم الرسول. (د.ط). محمد بن عبد الله بن عمر الحلواني؛ محمد كبير أحمد شوربي (تحقيق). الدمام: رمادي للنشر.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). منجد المقرئين ومرشد الطالبين. (ط١). القاهرة: دار الآفاق العربية.
- ابن جزي الكلباني، أبو القاسم محمد بن أحمد. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). التسهيل لعلوم التنزيل. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن زكريا، أحمد بن فارس. (د.ت) معجم مقاييس اللغة. (د.ط). عبد السلام محمد هارون (تحقيق). دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن عطية، عبد الحق الأندلسي. (د.ت). تفسير ابن عطية "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". (د.ط). بيروت: دار ابن حزم.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (١٩٩٩م). تفسير القرآن العظيم. (ط٢). سامي بن محمد السلامة، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. (١٤٤٣هـ/٢٠٠٩م). سنن أبي داود. (ط١). شعيب الأرنؤوط؛ محمد كامل قره بالي (تحقيق). بيروت: دار الرسالة العالمية.
- أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي. (١٤٤١هـ/١٩٩٣م). المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. (ط٢). وليد مساعد الطبطبائي (تحقيق). الكويت: مكتبة الإمام الذهبي.
- أبو غدة، عبد الفتاح. (٢٠١٤م). الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين. (ط٣). بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- أبو الليث السمرقندى، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم. (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). تفسير بحر العلوم. (ط١). علي محمد معوض؛ عادل أحمد عبد الموجود، وذكرى عبد المجيد النوبي (تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.
- استيطة، سمير شريف. (٢٠٠٥م). القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، (د.ط). إربد: عالم الكتب الحديث.
- الباقياني، محمد بن الطيب أبو بكر. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). الانتصار للقرآن. (ط١). محمد عصام القضاة (تحقيق). عمان: دار الفتح للنشر والتوزيع.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٠٠هـ). الجامع الصحيح. (د.ط). محب الدين الخطيب (تحقيق). القاهرة: المكتبة السلفية.
- الجوهرى، إسماعيل بن حماد الجوهرى. (١٩٩٠م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (ط٤). أحمد عبد الغفور عطار (تحقيق). بيروت: دار العلم للملايين.

- جولد تسيهر، اجنس. (١٩٥٥م). مذاهب التفسير الإسلامي. (د.ط). عبدالحليم النجار (ترجمة). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الراجحي، شرف الدين علي. (١٩٨٣م). مصطلح الحديث وأثره في الدرس اللغوي عند العرب. (د.ط). بيروت: دار النهضة العربية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). الإنقان في علوم القرآن. (ط١). شعيب الأرنؤوط (تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القيسي، مكي بن أبي طالب. (١٩٧٧هـ/١٣٩٧م). الإبانة عن معاني القراءات. (د.ط). عبد الفتاح إسماعيل شلبي (تحقيق). القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- النويري، أبو القاسم محمد بن محمد بن علي. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). شرح طيبة النشر في القراءات العشر. (ط١) مجدي محمد سرور (تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.
- النيسابوري، مسلم بن الحاج. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). صحيح مسلم. (ط١). نظر محمد الفارابي (تحقيق). الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

